الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 December 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

أولا- مقدمة

١- شهدت اقتصادات أقل البلدان نموا انكماشا كبيرا في عام ٢٠٢٠، وسط ركود عالمي حاد ناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويشكل هذا الوضع تهديدا للتقدم الذي أُحرز خلال تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ ويهدد أيضا بمفاقمة التحديات الهيكلية في أقل البلدان نموا. وقد ازدادت عدم المساواة على الصعيد العالمي، كما ازداد خطر نشوب النزاعات والهشاشة، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون.

٢- كما قوضت الجائحة الاحتياطات المالية لأقل البلدان نموا. ورغم أن العديد من الاقتصادات المتقدمة قدمت حوافز مالية ضخمة للتخفيف من أثر الجائحة، كانت الاستجابة على صعيد السياسات في أقل البلدان نموا محدودة أكثر بكثير بسبب ضعف الظروف المالية، والتحديات الكبيرة التي تواجه سلاسل الإمداد واللوجستيات، وضعف القدرة على الصمود، وركود الدعم العالمي.

* E/ECA/COE/41/1.

A-22-01777

٣- وفي هذا السياق، فإن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي يغطي العقد ٢٠٢٢-٢٠٣١ والذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢ خَلفًا لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، يعكس الرغبة في التعافي المستدام والشامل من جائحة كوفيد-١٩ وزيادة القدرة على الصمود أمامها، دون ترك أي أحد خلف الركب. وبرنامج عمل الدوحة هو مجموعة من الالتزامات المتجددة والمعززة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين، والتي تم التعهد بها على أساس الأهداف الرئيسية التالية: ضمان التعافي السريع والمستدام والشامل للجميع من جائحة كوفيد-١٩؛ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية؛ والقضاء على الفقر المدقع وتعزيز أسواق العمل؛ وتمكين البلدان من الخروج من قائمة أقل البلدان نموا؛ وتيسير الحصول على التمويل المستدام والابتكاري؛ ومعالجة عدم المساواة؛ وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا؛ وإحداث تحول هيكلي؛ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إعادة إحياء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

ثانيا- الرفع من قائمة أقل البلدان نموا في أفريقيا

٤- اعتبارا من عام ٢٠٢١، صنفت الأمم المتحدة ٤٦ بلدا، تضم حوالي ١٤ في المائة من سكان العالم،[١] على أنها من أقل البلدان نموا، منها ٣٣ بلدا (٧٢ في المائة) من البلدان الأفريقية.[٢] ولكي يُرفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا، يجب أن يفي بعتبات الرفع في ما لا يقل عن معيارين من المعايير الثلاثة للرفع من القائمة (الدخل والأصول البشرية والضعف الاقتصادي) في تقييمين متتاليين من تقييمات الثلاث سنوات. ولا تكون البلدان الشديدة الضعف أو البلدان الفقيرة من حيث رأس المال البشري مؤهلة للرفع من القائمة إلا إذا استوفت المعيارين الآخرين بهامش كبير. والبلد الذي يكون دخل الفرد فيه أعلى بشكل مستدام من معيار الرفع من القائمة المتمثل في ''الدخل فقط''، والذي يحدد بضِعف عتبة الرفع (المحددة في ٢ ٤٤٤ دولارا لاستعراض الثلاث سنوات لعام ٢٠٢١)، يكون مؤهلا للرفع من القائمة حتى لو لم يستوف الشرطين الآخرين.

٥- وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت ثلاثة بلدان أفريقية قد خرجت من قائمة أقل البلدان نموا وهي: بوتسوانا (١٩٩٤) وكابو فيردي (٢٠٠٧) وغينيا الاستوائية (٢٠١٧). وقد أُوصي برفع بعض البلدان الأفريقية من القائمة؛ فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تخرج سان تومي وبرينسيبي من القائمة في عام ٢٠٢٤، ومنحت الجمعية العامة أنغولا فترة تحضيرية مدتها ثلاث سنوات في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١، وهو ما يؤخر خروجها من قائمة أقل البلدان نموا حتى عام ٢٠٢٤. وفي استعراض عام ٢٠٢١ لقائمة أقل البلدان نموا الذي أجرته

[١] قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٦.

[٢] United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "The least developed country category: 2021 country snapshots", 5 May 2021.

لجنة السياسات الإنمائية، تقرر أن جزر القمر وجيبوتي والسنغال وزامبيا قد استوفت معايير الرفع من القائمة لأول مرة (انظر الجدول). واستوفت جيبوتي معيار ''الدخل فقط''، بينما استوفت جزر القمر وزامبيا والسنغال معيارين من معايير الرفع الثلاثة، وهما الدخل والأصول البشرية. وسيُعاد تقييم هذه الدول في عام ٢٠٢٤، وإذا استمرت في استيفاء المعايير، فقد يوصى برفعها من القائمة.[٣]

حالة الرفع من القائمة في استعراض الثلاث سنوات لعام ٢٠٢١

البلد	*نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)*	*مؤشر الأصول البشرية*	*مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي*	*هل استوفيت المعايير؟*	*موصى به للرفع من القائمة؟ (السنة)*
أنغولا	**٣ ٢٠٧**	٥٢,٠	٤٥,٦	نعم (أ)	٢٠٢٤
بنن	١ ١٨١	٤٩,٤	٣٣,٠		
بوركينا فاسو	٧٥٣	٥٦,٠	٤٨,٦		
بوروندي	٢٨٢	٥٣,٩	٣٨,٧		
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٧٥	٢٧,٤	**٢٧,٧**		
تشاد	٦٩٦	١٨,٣	٥١,٨		
جزر القمر	**١ ٣٦٧**	**٦٧,٢**	٣٧,٧	نعم	استوفت المعايير لأول مرة في عام ٢٠٢١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٠٦	٤٧,٩	**٢٨,٣**		
جيبوتي	**٣ ٢٣٥**	٦١,٩	٥٣,٩	نعم (أ)	استوفت المعايير لأول مرة في عام ٢٠٢١
إريتريا	٥٨٩	٥٧,٢	٥٠,٢		
إثيوبيا	٨٣٢	٥٥,٣	٣٤,٣		
غامبيا	٧١١	٦٣,٨	٥١,٣		
غينيا	٨٧٠	٣٩,٨	**٢٨,٨**		
غينيا - بيساو	٧٣٥	٤٤,٠	٤١,٠		
ليسوتو	١ ٢٩٥	٦٢,٦	٤٣,٤		
ليبريا	٥٠٧	٤٥,٢	٤٠,٢		
مدغشقر	٤٩٦	٦٠,٧	٣٤,٨		
ملاوي	٣٦٧	٥٥,٥	٤٤,٥		
مالي	٨٤٢	٤٥,٦	٤٩,٣		
موريتانيا	**١ ٥٧٨**	٥٤,١	٤٥,٢		
موزامبيق	٤٧٣	٥٣,٩	٤١,٤		
النيجر	٥٢٩	٣٥,٦	٤٨,٥		
رواندا	٧٨٤	٦٧,٦	٣٢,٣		
سان تومي وبرينسيبي	**١ ٨٤٣**	**٨٩,٤**	**٢٥,٨**	نعم	٢٠٢٤

[٣] المرجع نفسه.

البلد	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	مؤشر الأصول البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي	هل استوفيت المعايير؟	موصى به للرفع من القائمة؟ (السنة)
السنغال	**١ ٣٧٠**	**٦٦,٤**	٤٣,٠	نعم	استوفت المعايير لأول مرة في عام ٢٠٢١
سيراليون	٥٣٢	٤١,٧	٤٠,٣		
الصومال	١٠٤	٢٤,٣	٥١,٩		
جنوب السودان	٣٥١	٢٢,٠	٥٤,٦		
السودان	**١ ٥٨٢**	٦١,٩	٣٧,٩		
توغو	٨٦٧	٥٨,٨	**٢٣,٣**		
أوغندا	٦٧٠	٥٧,٨	**٢٩,١**		
جمهورية تنزانيا المتحدة	١ ٠٣١	٦١,١	٣٤,٧		
زامبيا	**١ ٤١١**	**٦٧,١**	٤١,٧	نعم	استوفت المعايير لأول مرة في عام ٢٠٢١
عتبات رفع البلد من قائمة أقل البلدان نموا	≤ ١٢٢٢	≤ ٦٦,٠	≥ ٣٢,٠		

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة،
"The least developed country category: 2021 country snapshots", 5 May 2021.

ملاحظات: يبين الجدول قيم مؤشرات الرفع من القائمة والعتبات المقابلة لها في استعراض الثلاث سنوات لعام ٢٠٢١ الذي تجريه لجنة السياسات الإنمائية. تمثل الأرقام المكتوبة بالبنط العريض القيم التي تستوفي عتبات الرفع من القائمة.

[أ] استوفت معيار ''الدخل فقط'' للرفع من القائمة.

ثالثا– قيم خط الأساس في المجالات ذات الأولوية

ألف– الاستثمار في الإنسان في أقل البلدان نموا: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

٦- سيرتفع عدد سكان أقل البلدان نموا بمقدار ٢٥٦ مليون نسمة ليبلغ ١,٣ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وقبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، كان متوقعا أن ما يقرب من ٣٠ في المائة ممن يعيشون في أقل البلدان نموا سيعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم الفقر المدقع وعدم المساواة بين الجنسين في أقل البلدان نموا، ويرتبط هذا الوضع بارتفاع معدلات الوفيات، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، ومحدودية أو انعدام فرص الحصول على تعليم ورعاية صحية عاليي الجودة وشاملين للجميع، ونقص فرص العمل اللائق. ويعيش الفقراء في مناطق ذات بنية تحتية غير كافية، وفرص محدودة للحصول على المياه والصرف الصحي، وحماية اجتماعية غير كافية. وتواجه أقل البلدان نموا أيضا صعوبات في ضمان حصول الجميع على التعليم، والحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية على نحو شامل للجميع ومنصف وعالي الجودة،

ويتسبب ضعفها وقدرتها المحدودة في تفاقم آثار الصدمات الخارجية مثل جائحة كوفيد-١٩، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

١- ارتفاع مستوى نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي الحاد

٧- تعاني نسبة كبيرة من السكان في أقل البلدان الأفريقية نموا من نقص التغذية. فقد ارتفع متوسط انتشار نقص التغذية في هذه البلدان بنحو ثلاث نقاط مئوية، من ٢٣ في المائة إلى ٢٦ في المائة، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ (انظر الشكل ١). بل إنها أعلى من النسبة لدى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي. ويرتبط ذلك أيضا بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد في أقل البلدان الأفريقية نموا، والذي بلغ ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٩، في حين بلغ المتوسط العالمي ١٠,٥ في المائة فقط. وهذا يدل على العبء الهائل الذي تواجهه هذه البلدان في جهودها لبلوغ الهدف المتوخى من برنامج عمل الدوحة فيما يتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية.

الشكل ١

معدل انتشار نقص التغذية

(النسبة المئوية من السكان)

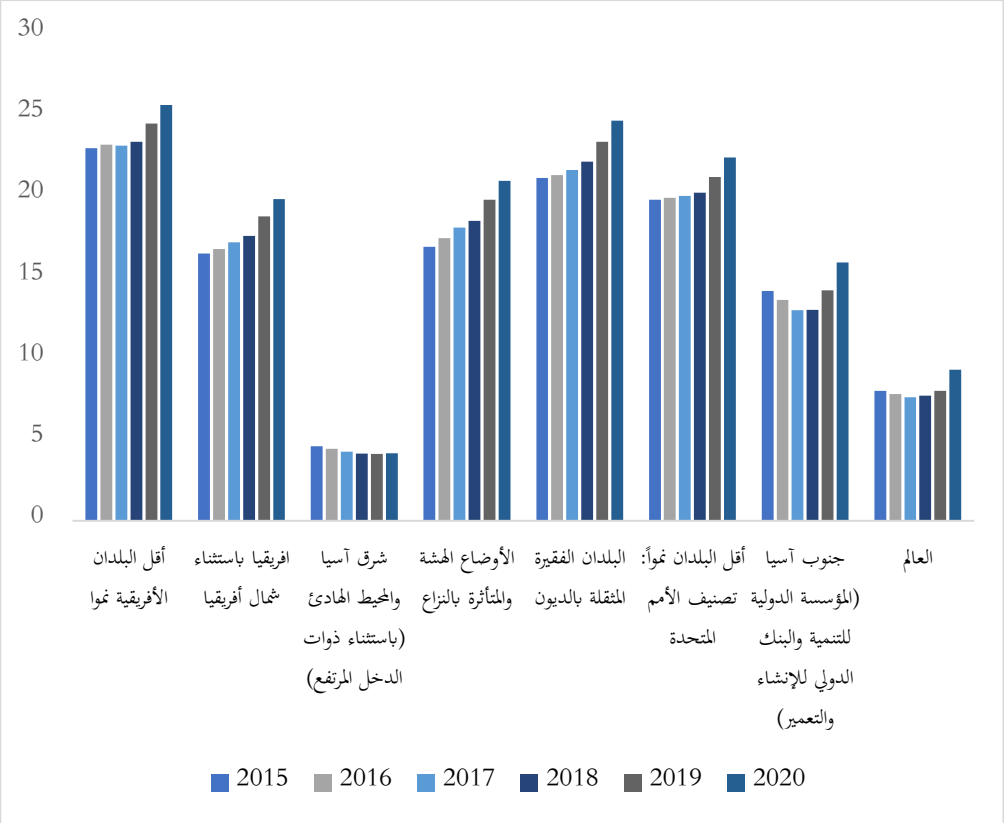

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (تم الاطلاع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢).

٢- الحصول على تعليم عالي الجودة والمهارات والتعلم مدى الحياة

٨- في عام ٢٠١٥، كان أكثر من ربع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس. وحققت أقل البلدان الأفريقية نموا نجاحا كبيرا بتخفيض هذه النسبة إلى أقل من ١٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٢). وفي المتوسط، من الأرجح ألا تلتحق الفتيات بالمدرسة مقارنة بالفتيان، لكن الفجوة بين الاثنين تقلصت على مر السنين. ومع ذلك، لا تزال النسبة المئوية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أقل البلدان الأفريقية نموا أعلى بكثير من المتوسط العالمي، الذي بلغ ٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويجب إنفاذ الالتزام بزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخفض معدلات التسرب، لا سيما في المدارس الابتدائية والثانوية، إنفاذا كاملا.

الشكل ٢

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أقل البلدان الأفريقية نموا، مصنفين حسب نوع الجنس

(النسبة المئوية للأطفال في سن الدراسة الابتدائية)

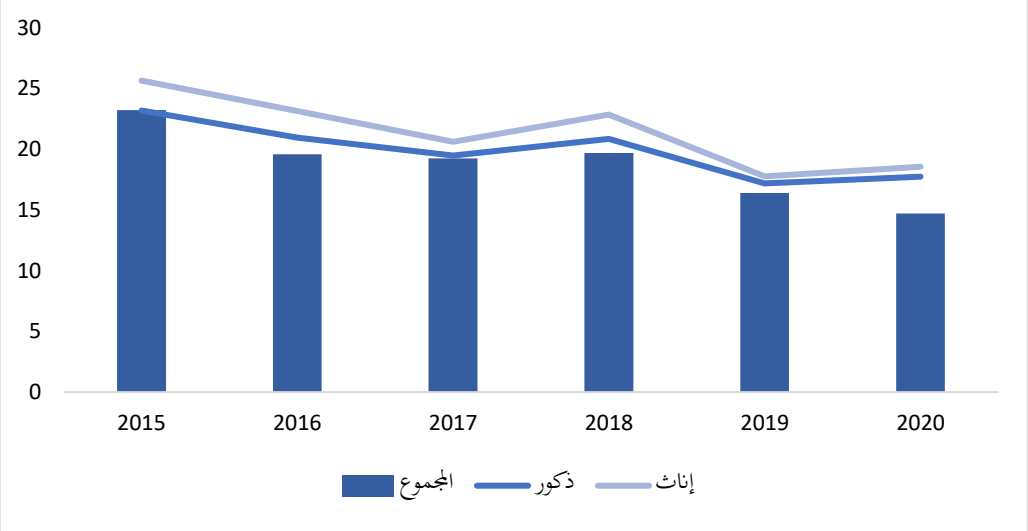

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٩- ومن شأن القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم أن يساعد على تعزيز وضع المرأة وقدرتها. وقد أحرزت أقل البلدان الأفريقية نموا تقدما كبيرا في هذا الصدد، حيث فاق عدد الفتيات عدد الفتيان في الالتحاق بالمدارس الثانوية في عام ٢٠٢٢. بيد أن المرأة في أقل البلدان الأفريقية نموا لا تزال تواجه حواجز في الحصول على التعليم الجامعي. ورغم الزيادة من ٠,٦٥ إلى ٠,٦٩ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، لا يزال مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الجامعي منخفضا (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣

مؤشر التكافؤ بين الجنسين: أرقام الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعية في أقل البلدان الأفريقية نموا

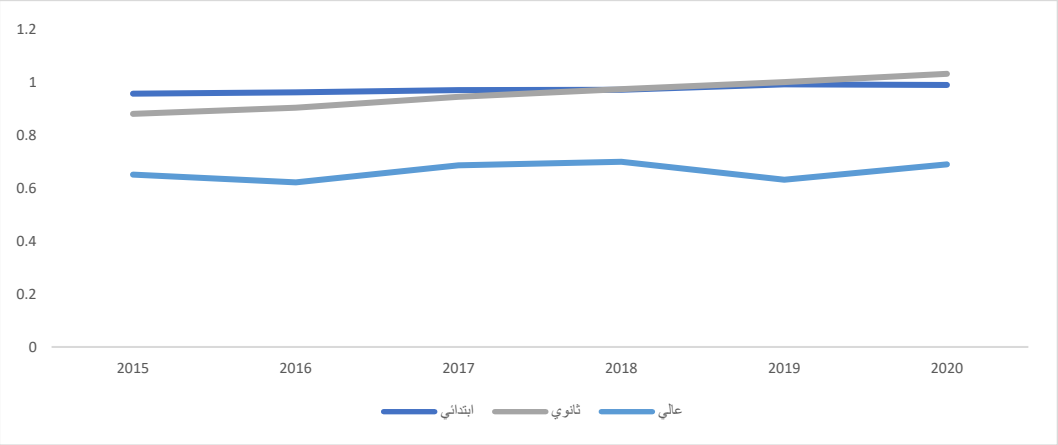

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٣- تحقيق المساواة بين الجنسين

١٠- إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران حاسمان لتحقيق التنمية المستدامة. وفي المتوسط، ارتفع تمثيل المرأة في البرلمانات في أقل البلدان الأفريقية نموا من ٢٢ في المائة إلى ٢٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١ (انظر الشكل ٤). وهذا المؤشر متغير للغاية، حيث تتمتع رواندا (٦١,٢٥ في المائة) والسنغال (٤٣ في المائة) بأعلى معدلات تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، في حين لم تتجاوز نسبة النساء في مثل تلك المناصب أقل من ١٠ في المائة في بوركينا فاسو وبنن وغامبيا في عام ٢٠٢١. وبإزالة العقبات التي تحول دون تمتع المرأة بالمساواة في الحصول على الثروات من الموارد البشرية والحقوق والفرص الاقتصادية، يمكن أن تؤدي زيادة المساواة بين الجنسين إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين التنمية في مجالات أخرى. إن إتاحة وصول المرأة إلى فرص متساوية يمكّنها من البروز كصاحبة مصلحة اجتماعية واقتصادية يمكنها التأثير على السياسات الأكثر شمولا للجميع وتشكيلها.

الشكل ٤

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

(النسبة المئوية)

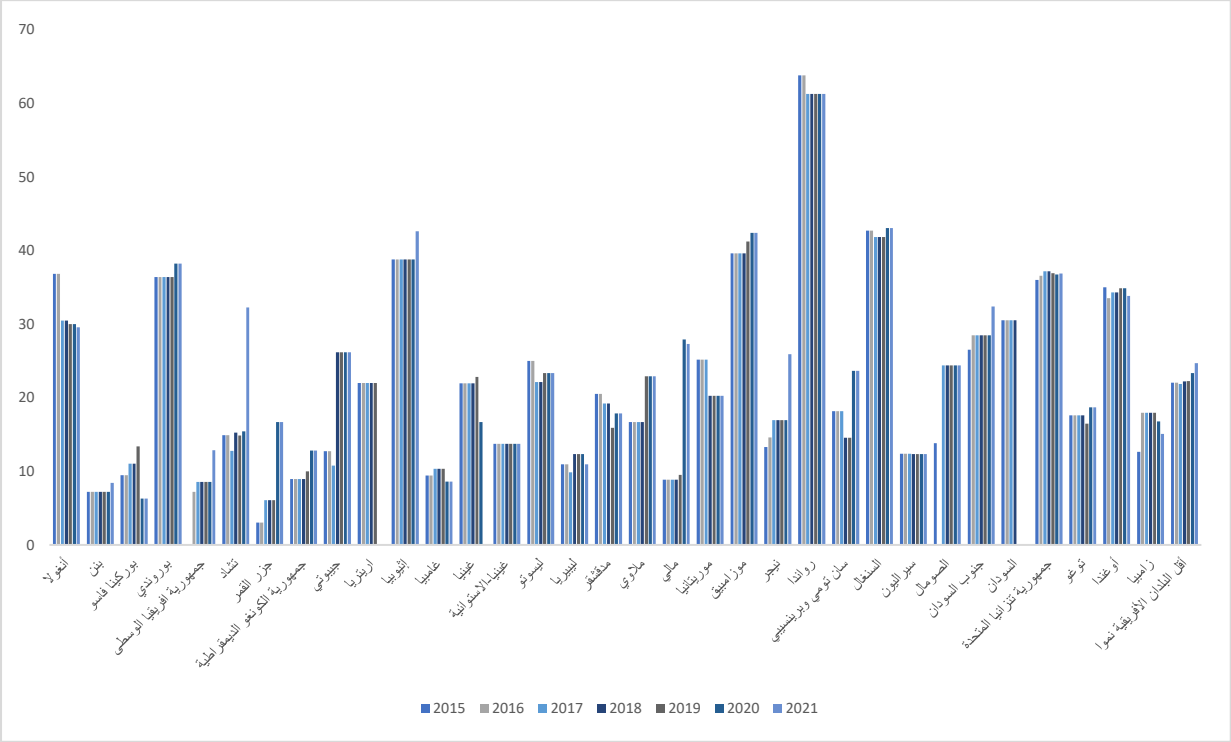

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٤- تسارع التقدم المحرز في خفض معدل وفيات الرضع ونسبة الوفيات النفاسية

١١- انخفضت معدلات وفيات الرضع في جميع مناطق العالم. وفي أقل البلدان الأفريقية نموا، انخفض المعدل لكل ألف مولود حي من ٥٥ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٨ في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٥). وتظهر أحدث البيانات المتاحة أنه من بين أقل البلدان الأفريقية نموا، سجلت سان تومي وبرينسيبي والسنغال وملاوي وإريتريا أدنى معدلات وفيات الرضع في عام ٢٠٢٠، حيث بلغت ١٣ و٢٩ و٢٩ و٣٠ لكل ألف مولود حي على التوالي. كما انخفضت الوفيات النفاسية في أقل البلدان الأفريقية نموا خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، من ٥٣٧ إلى ٥٠٩ وفيات لكل ١٠٠ ألف مولود حي (انظر الشكل ٦)، وأُحرز تقدم في زيادة عدد الولادات التي تتم تحت إشراف موظفين مهرة في مجال الرعاية الصحية، من ٥٩ في المائة إلى ٧٦ في المائة من إجمالي الولادات خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، فإن هذا الرقم يتقلب ويخفي تباينا واسعا بين البلدان. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، تمت جميع الولادات تقريبا في سان تومي وبرينسيبي تحت إشراف موظفين مهرة في مجال الرعاية الصحية (٩٧ في المائة)، ولكن في الصومال لم يتعد هذا الرقم ٣٢ في المائة فقط. ويجب على أقل البلدان الأفريقية نموا أن تحافظ على هذا الزخم وأن تسرع التقدم نحو القضاء على الوفيات النفاسية ووفيات الرضع والأطفال التي يمكن الوقاية منها بحلول نهاية العقد.

الشكل ٥

معدل وفيات الرضّع

(لكل ألف مولود حي)

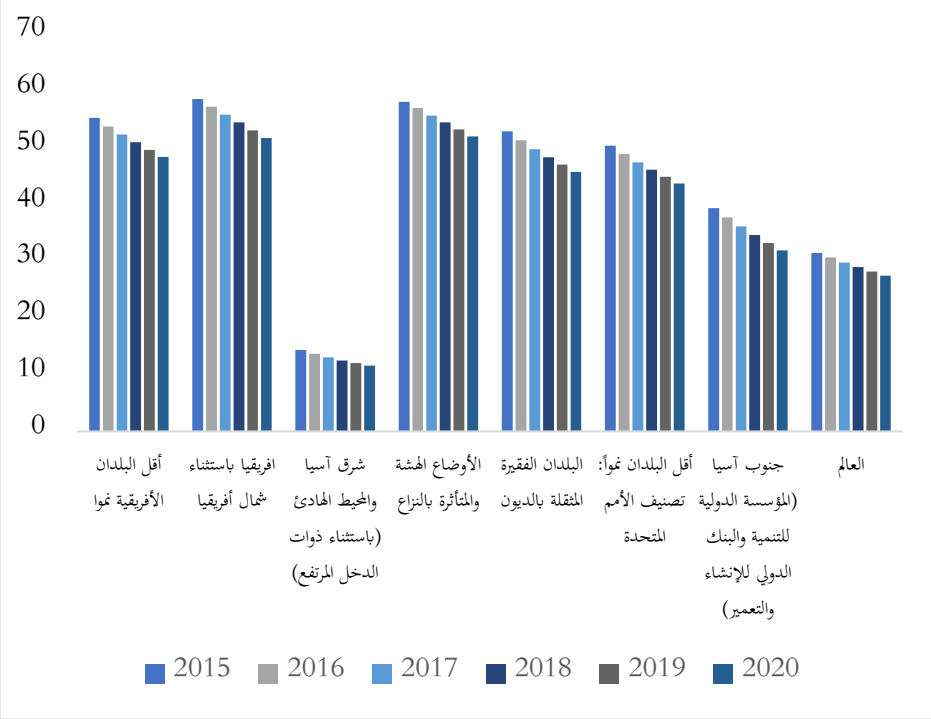

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل ٦

نسبة الوفيات النفاسية

(تقدير نموذجي، لكل ١٠٠ ألف مولود حي)

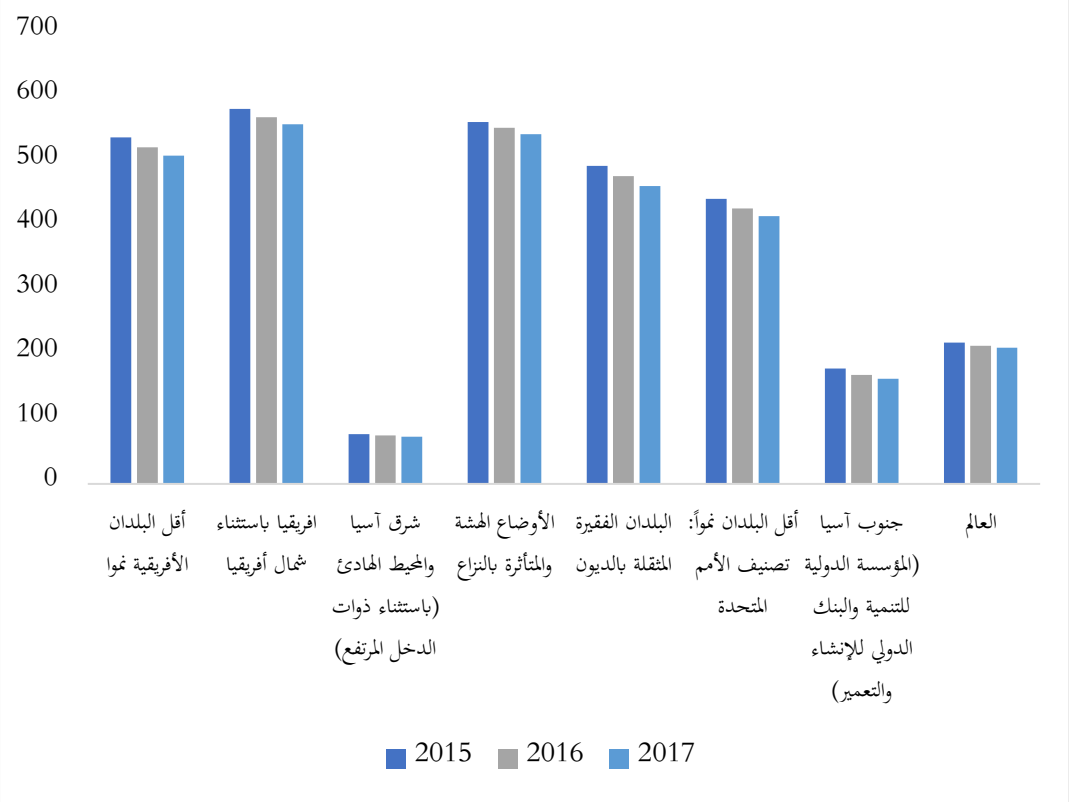

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٥- الاستثمار في الشباب

١٢- بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون خُمُس العدد المتوقع لشباب العالم قد وُلد في أقل البلدان نموا. ومع ذلك، في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، كان أكثر من شاب من أصل كل أربعة في المتوسط خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في أقل البلدان الأفريقية نموا. وفي النيجر، يندرج نحو ٧٠ في المائة من الشباب في هذه القائمة (انظر الشكل ٧). وعلاوة على ذلك، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة البالغ ٧٠ في المائة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما في أقل البلدان الأفريقية نموا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ منخفض نسبيا مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٩٢ في المائة.

الشكل ٧

الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، ٢٠١٥-٢٠٢٠

(النسبة المئوية)

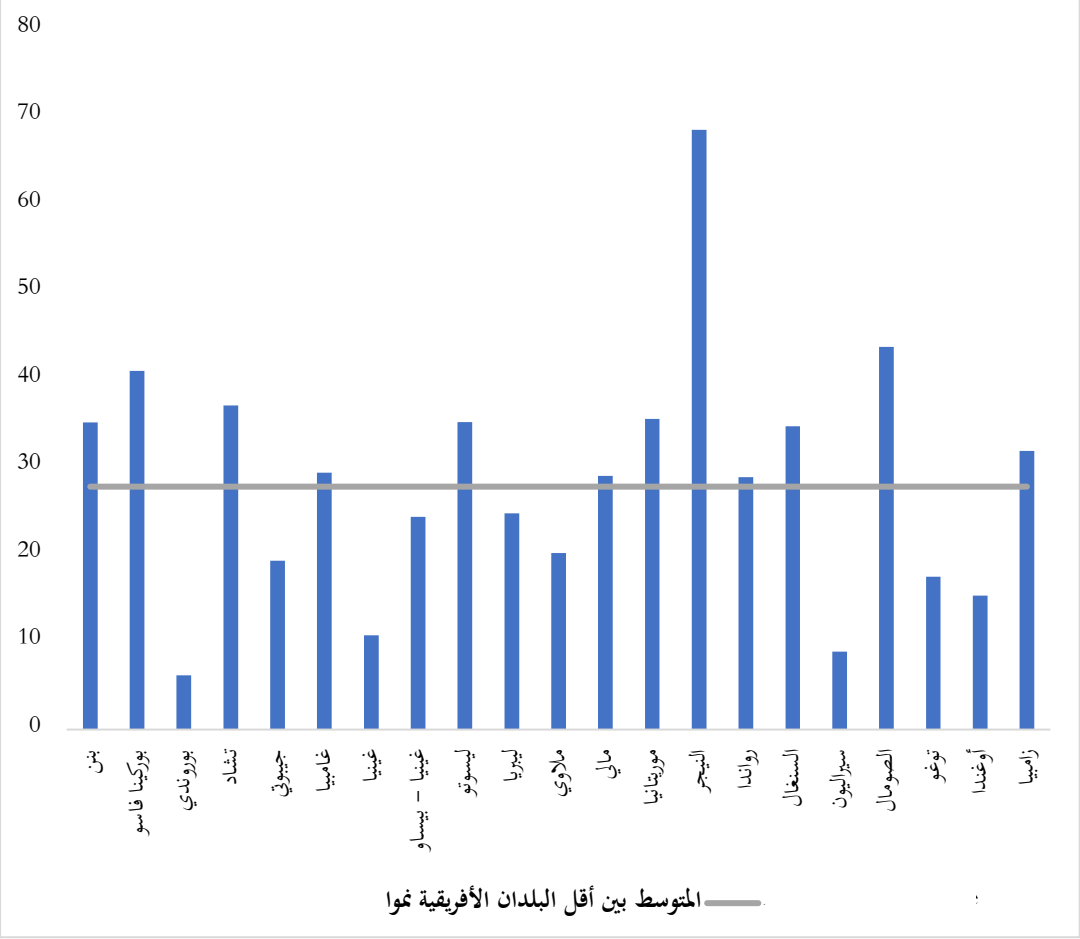

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

٦- محدودية فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية المأمونة والكافية والمنصفة

١٣- يسهم عدم كفاية فرص الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي الأساسي في تحقيق نتائج صحية سلبية. وفي أقل البلدان الأفريقية نموا، لا يزال متوسط النسبة المئوية للأشخاص الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة منخفضا، حيث ارتفع بشكل هامشي من ١٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠. كما تحسنت إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية تحسنا متواضعا، حيث شهدت زيادة قدرها أربع نقاط مئوية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠٢٠، استخدم ٨ في المائة فقط من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية خدمات مياه الشرب المأمونة، مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة في المناطق الحضرية، ولم يحصل سوى ٢١,٥ في المائة من سكان الريف على خدمات الصرف الصحي الأساسية، مقارنة بـ٤٤ في المائة من سكان الحضر (انظر الشكل ٨).

الشكل ٨

الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل في أقل البلدان الأفريقية نموا

(النسبة المئوية من السكان)

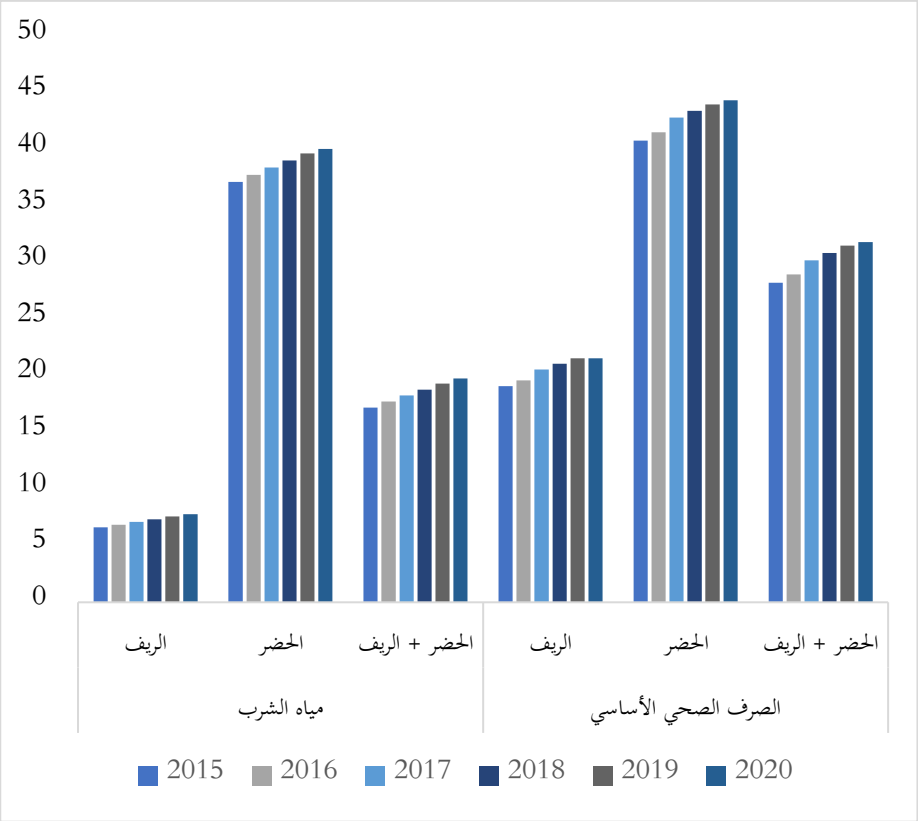

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٧- الحوكمة الرشيدة والفعالة على جميع المستويات

١٤- الحوكمة الرشيدة مهمة في كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الاقتصادية. وقد سجل العديد من أقل البلدان الأفريقية نموا أداء ضعيفا في دليل ابراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا. وبلغ الأداء الإجمالي للحوكمة في أفريقيا ٤٨,٨ في عام ٢٠١٩، ولكن المتوسط في أقل البلدان نموا في أفريقيا لم يتجاوز ٤٤,٩ (انظر الشكل ٩). وما يثير القلق أنه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، انخفض أداء الحوكمة العامة بمعدل ١,٣٤ نقطة في المتوسط في ١٠ من أقل البلدان الأفريقية نموا. والبلدان التي شهدت أكبر زيادات مطلقة في هذا المقياس هي أنغولا وإثيوبيا وغامبيا والصومال.

الشكل ٩

الترتيب العام في دليل ابراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا

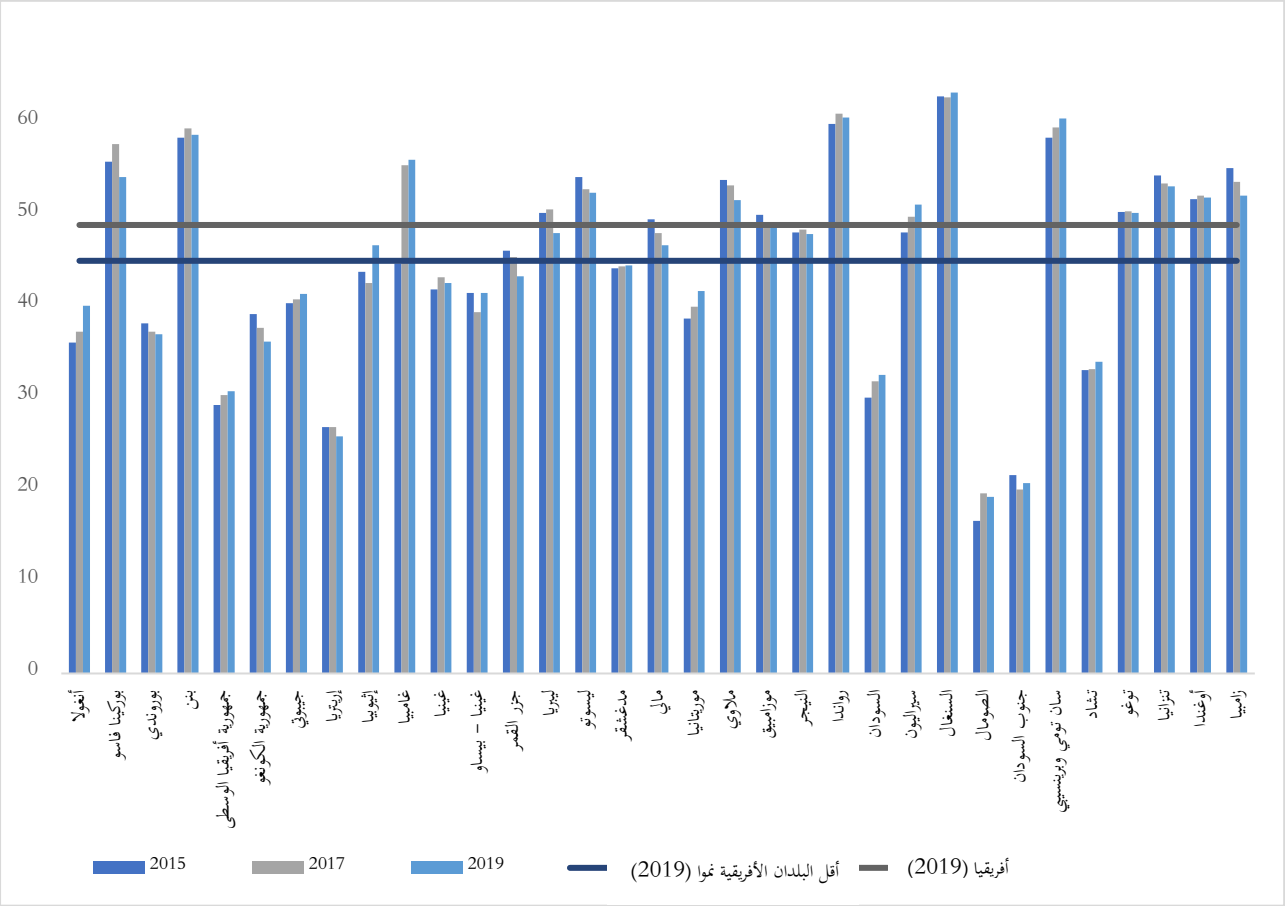

المصدر: مؤسسة مو إبراهيم، دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا، متاح على الرابط التالي: http://iiag.online/ (تم الاطلاع عليه في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

١٥- ووفقا لتقييم السياسات والمؤسسات القُطرية، فقد تدهور متوسط تصنيف أقل البلدان الأفريقية نموا فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة تدهورا طفيفا، من ٢,٦٥ إلى ٢,٥٨، وذلك في الفترة ٢٠١٥- ٢٠٢١، حيث انخفض نفسَ انخفاض متوسط تصنيف جميع أقل البلدان نموا (انظر الشكل ١٠). وبينما تحسنت الحوكمة في العقد الماضي في عدد من أقل البلدان نموا، فإنه يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات لتسريع التقدم.

الشكل ١٠

تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية: تصنيفات الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام

(المقياس من ١ إلى ٦، حيث ١ هو الأدنى و٦ هو الأعلى)

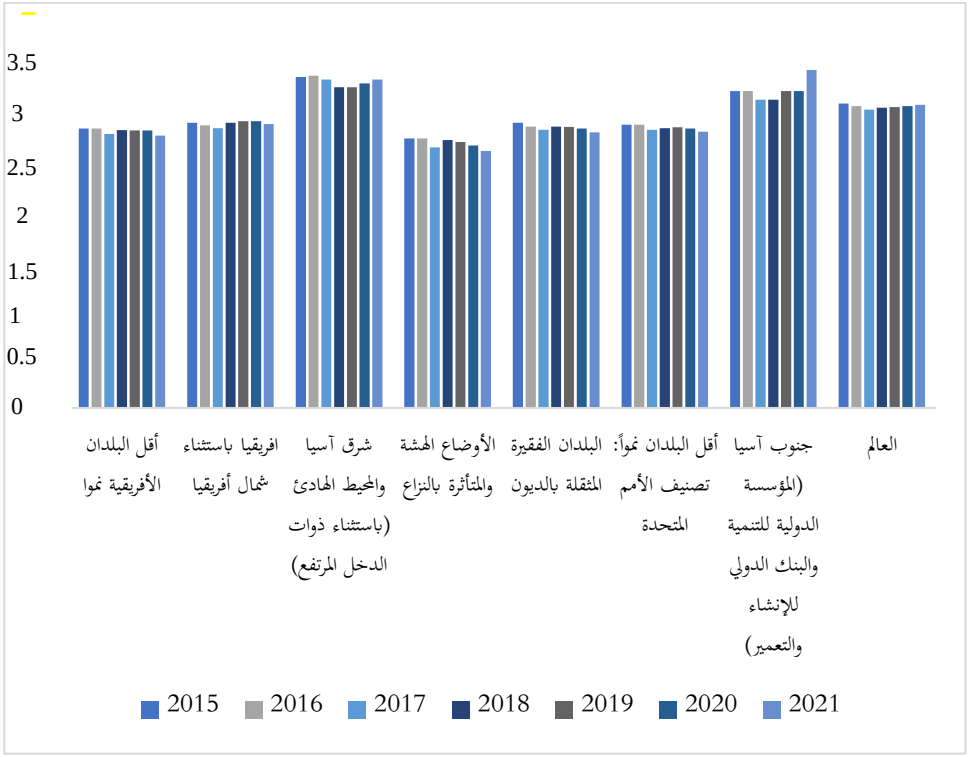

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

باء- تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمكافحة الضعف متعدد الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

١٦- خلال تنفيذ برنامج عمل اسطنبول من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠، ظهرت لدى أقل البلدان نموا ثغرات كبيرة ومستمرة في مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار الرئيسية. وقد حسّنت ثمانية من أقل البلدان الأفريقية نموا البالغ عددها ١٤ بلدا ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٢، في حين انخفض ترتيب البلدان الستة المتبقية.[٤] وانخفضت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير المنخفضة أصلا في أقل البلدان الأفريقية نموا بنسبة ٠,٠٨ نقطة مئوية، من ٠,٣٣ في المائة إلى ٠,٢٥ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ (انظر الشكل ١١). وهذا يختلف عن الوضع في البلدان المتقدمة النمو،

[٤] Soumitra Dutta and others, eds., *Global Innovation Index 2022: What is the Future of Innovation-Driven Growth?*, 15th ed. (Geneva, World Intellectual Property Organization (WIPO), 2022); and Soumitra Dutta, Bruno Lanvin and Sacha Wunsch-Vincent, eds., *The Global Innovation Index 2020: Who Will Finance Innovation?*, 13th ed. (Ithaca, Fontainebleau and Geneva; Cornell University, Institut Européen d'Administration des Affaires (INSEAD) and WIPO; 2020).

التي لديها، بحكم تعريفها، ناتج محلي إجمالي أكبر بكثير، حيث يبلغ متوسط نسبة الإنفاق منه على البحث والتطوير ٢ في المائة.

الشكل ١١

متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في أقل البلدان الأفريقية نموا

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

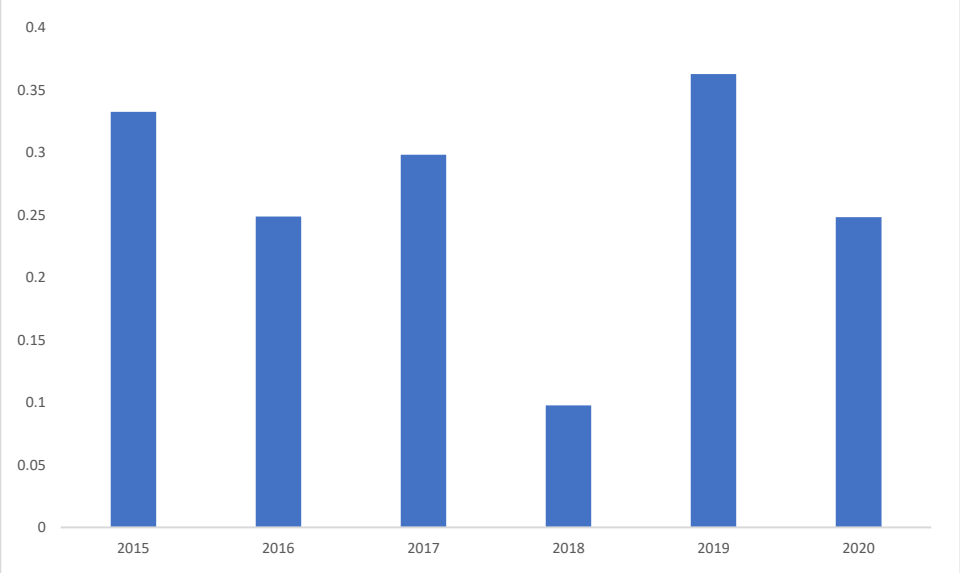

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: لا تمثل البيانات المستقاة من كل سنة سوى عدد قليل من أقل البلدان الأفريقية نموا (خمسة بلدان أو أقل). والبيانات من عام ٢٠٢٠ تخص بنن فقط.

١٧- لا تستطيع أقل البلدان نموا، ببنى تحتية وقدرات بشرية ومؤسسية وإمكانية وصول إلى الإنترنت محدودة، الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة. وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، زادت إمكانية الوصول إلى الانترنت في أقل البلدان الأفريقية نموا من حوالي ٩ في المائة إلى ١١ في المائة (انظر الشكل ١٢). ورغم هذا التقدم، لا يزال عدد كبير من الناس غير قادرين على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية عبر الإنترنت. ومن دون توسيع كبير للبنية التحتية الرقمية الوطنية، من المرجح أن يزداد خطر وقوع أقل البلدان الأفريقية نموا في فخ التوازن المنخفض المستوى.

الشكل ١٢

الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

(النسبة المئوية من السكان)

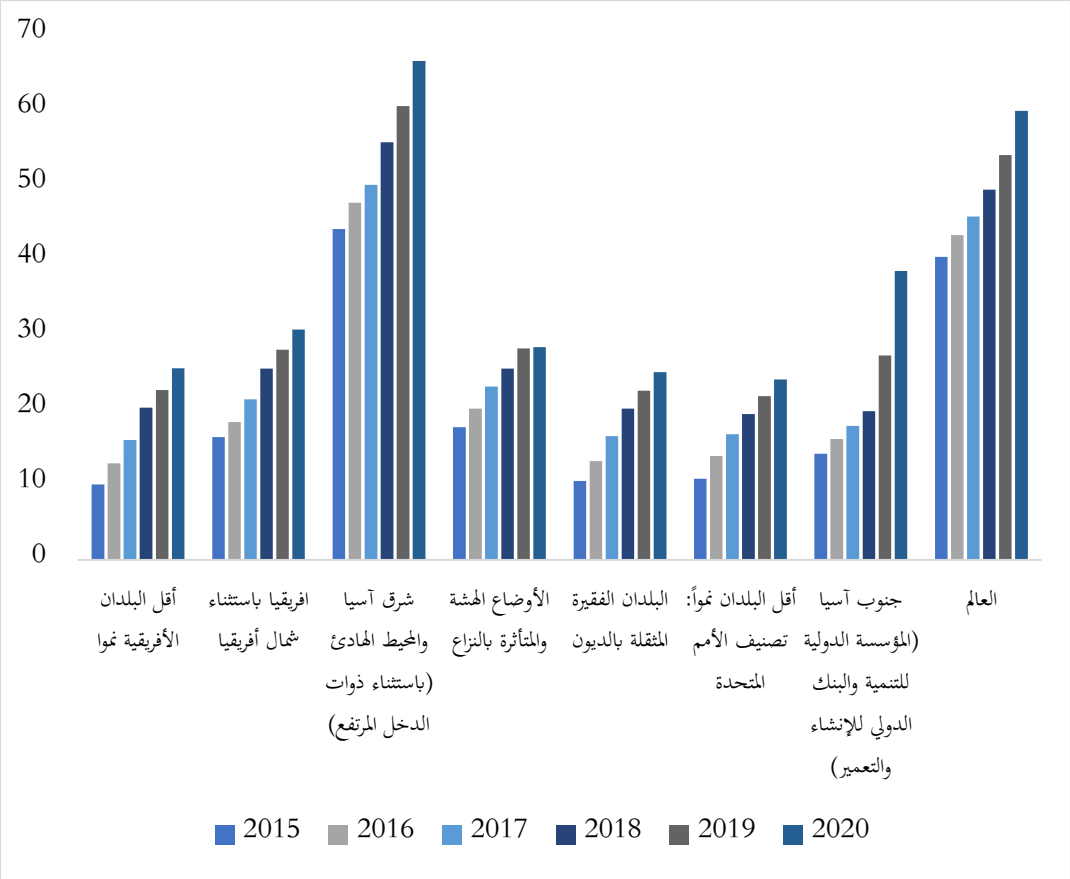

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

١٨- ولدى أقل البلدان الأفريقية نموا قدرة منخفضة نسبيا على الصناعة ذات القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال، رغم نموها من ٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٢١، كان متوسط مستوى الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة في أقل البلدان الأفريقية نموا في عام ٢٠٢١ أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١٧ في المائة (انظر الشكل ١٣). وهناك حاجة ماسة إلى التحول عن الموارد الطبيعية ذات القيمة المضافة المنخفضة والمنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة نحو صناعة ذات قيمة مضافة أعلى، ومنتجات ذات تكنولوجيا أعلى.

الشكل ١٣

الصناعة ذات القيمة المضافة

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

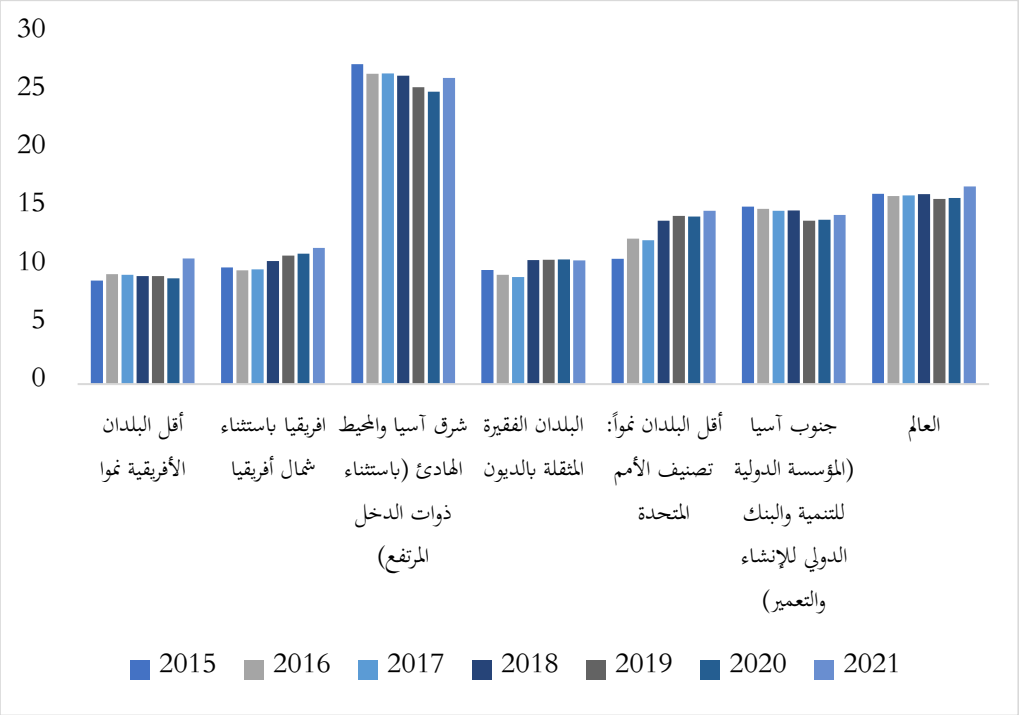

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

جيم- دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار

١٩- بالنسبة لأقل البلدان نموا، لا يزال الشروع في عملية مستدامة للتحول الهيكلي يشكل تحديا حاسما. فاقتصاداتها تتسم بعدم التنوع عموما، وتعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام والمعونة الخارجية وهي في أسفل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ومساهمة الصناعات والخدمات العالية الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا لا تكاد تذكر.

١- بناء القدرات الإنتاجية

٢٠- خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، انخفض تركيز صادرات المنتجات لدى جميع أقل البلدان نموا. ورغم المستويات المرتفعة نسبيا، انخفض مؤشر تركيز المنتجات في أقل البلدان الأفريقية نموا من ٠,٣٩ في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٢٨ في عام ٢٠٢١ (انظر الشكل ١٤). ويوحي هذا الاتجاه بأن أقل البلدان الأفريقية نموا تعكف على تنويع صادراتها من السلع الأساسية. ومع ذلك، لا يزال لديها مستوى تركيز صادراتي أعلى بكثير من البلدان النامية الأخرى. وللحد من مستوى التركيز، يجب على أقل البلدان الأفريقية نموا أن تستثمر في القيمة المضافة، ولا سيما في قطاع الصناعة.

الشكل ١٤

مؤشر تركيز المنتجات: قيم الصادرات حسب مجموعات بلدان مختارة

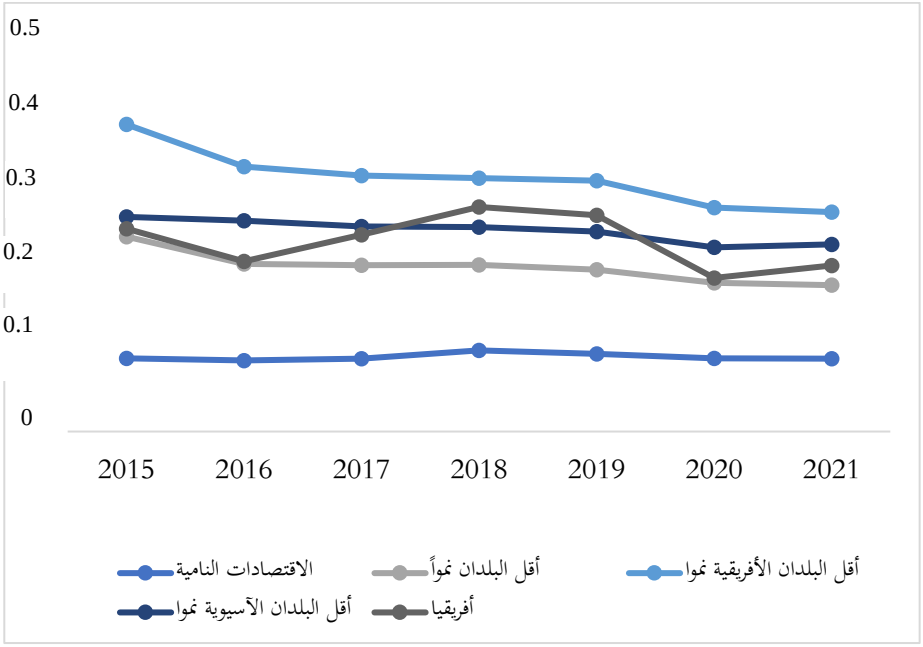

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إحصاءات الأونكتاد (تم الاطلاع في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

٢١- كانت حصة الصناعة من العمالة في أقل البلدان الأفريقية نموا منخفضة إلى حد كبير خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، حيث لم تتجاوز حوالي ١٠ في المائة (انظر الشكل ١٥)، مقارنة بمتوسط قدره ١٢ في المائة في جميع أقل البلدان نموا ومتوسط عالمي قدره ٢٣ في المائة. وانخفضت تلك الحصة بشكل طفيف من ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٩. وعلى العكس من ذلك، لوحظ اتجاه إيجابي في الصناعة ذات القيمة المضافة في أقل البلدان الأفريقية نموا، حيث زادت بنقطة مئوية واحدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩.

الشكل ١٥

النسبة المئوية للعمالة في الصناعة والنسبة المئوية للقيمة التي تضيفها الصناعة في أقل البلدان الأفريقية نموا

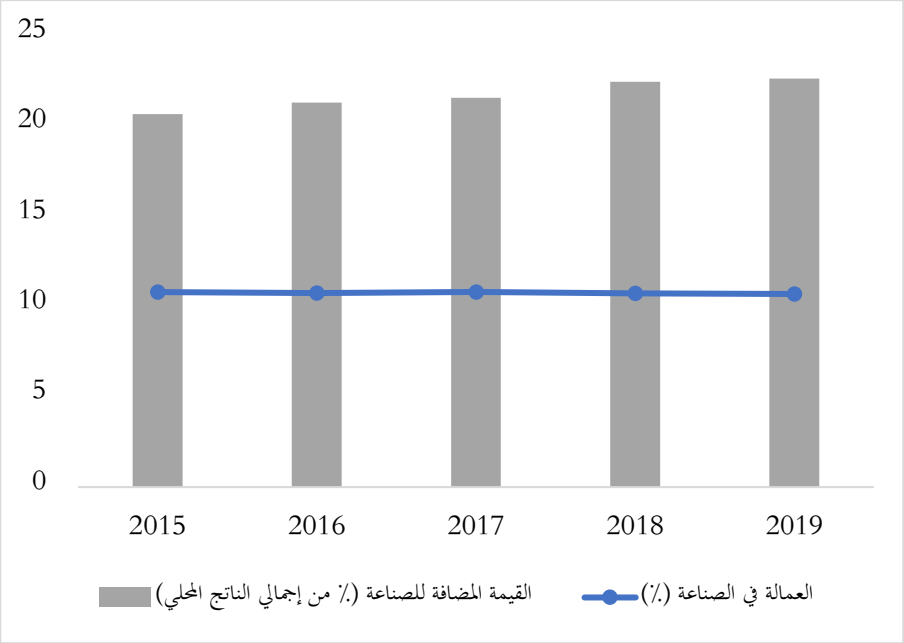

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٢- محدودية فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

٢٢- تواجه أقل البلدان نموا تحديات في مجال الطاقة على ثلاثة مستويات، وهي التوليد والنقل والاستخدام. ففي عام ٢٠٢٠، كان أقل من نصف سكان إفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، يحصلون على الكهرباء (انظر الشكل ١٦). وكان الوصول محدودا أكثر لدى أقل البلدان الأفريقية نموا، رغم زيادة الحصول على الكهرباء من ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، كانت الزيادة ضئيلة مقارنة بهدف مضاعفة معدل الحصول على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، وكانت هناك فجوة كبيرة بين إمكانية الحصول عليها في المناطق الحضرية والريفية، حيث بلغ المعدل في المناطق الريفية حوالي ٢٤ في المائة مقارنة بـ٧٠ في المائة في المناطق الحضرية في عام ٢٠٢٠.

الشكل ١٦

الحصول على الكهرباء

(النسبة المئوية من السكان)

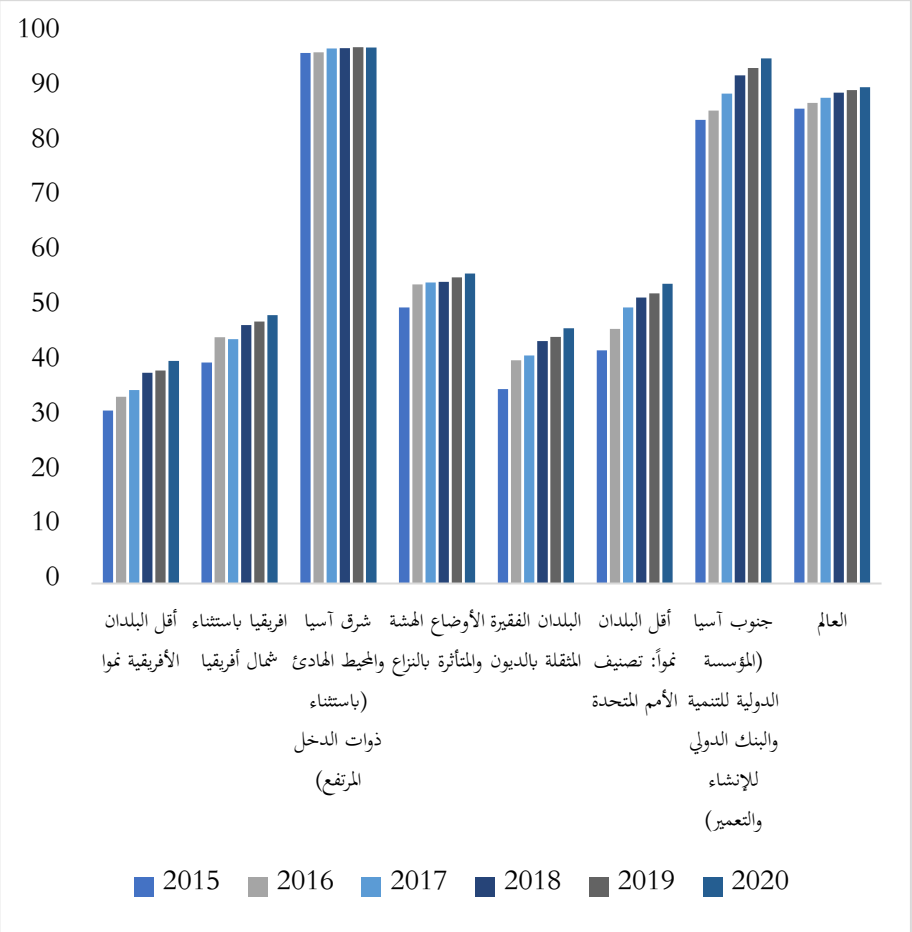

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٢٣- وتُستهلك كمية كبيرة من الطاقة المتجددة في أقل البلدان الأفريقية نموا. وفي المتوسط، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، كان ٦٩ في المائة من الاستهلاك النهائي للطاقة في أقل البلدان الأفريقية نموا من مصادر الطاقة المتجددة (انظر الشكل ١٧). وفي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، كان أكثر من ٩٠ في المائة من الطاقة المستهلكة في المتوسط من الطاقة المتجددة. وعلى العكس من ذلك، في بلدان مثل جيبوتي وموريتانيا وجنوب السودان، لم يتجاوز استهلاك الطاقة المتجددة ٣٠ في المائة، وينبغي زيادته بشكل كبير.

الشكل ١٧

متوسط استهلاك الطاقة المتجددة، ٢٠١٥-٢٠١٩

(النسبة المئوية من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي)

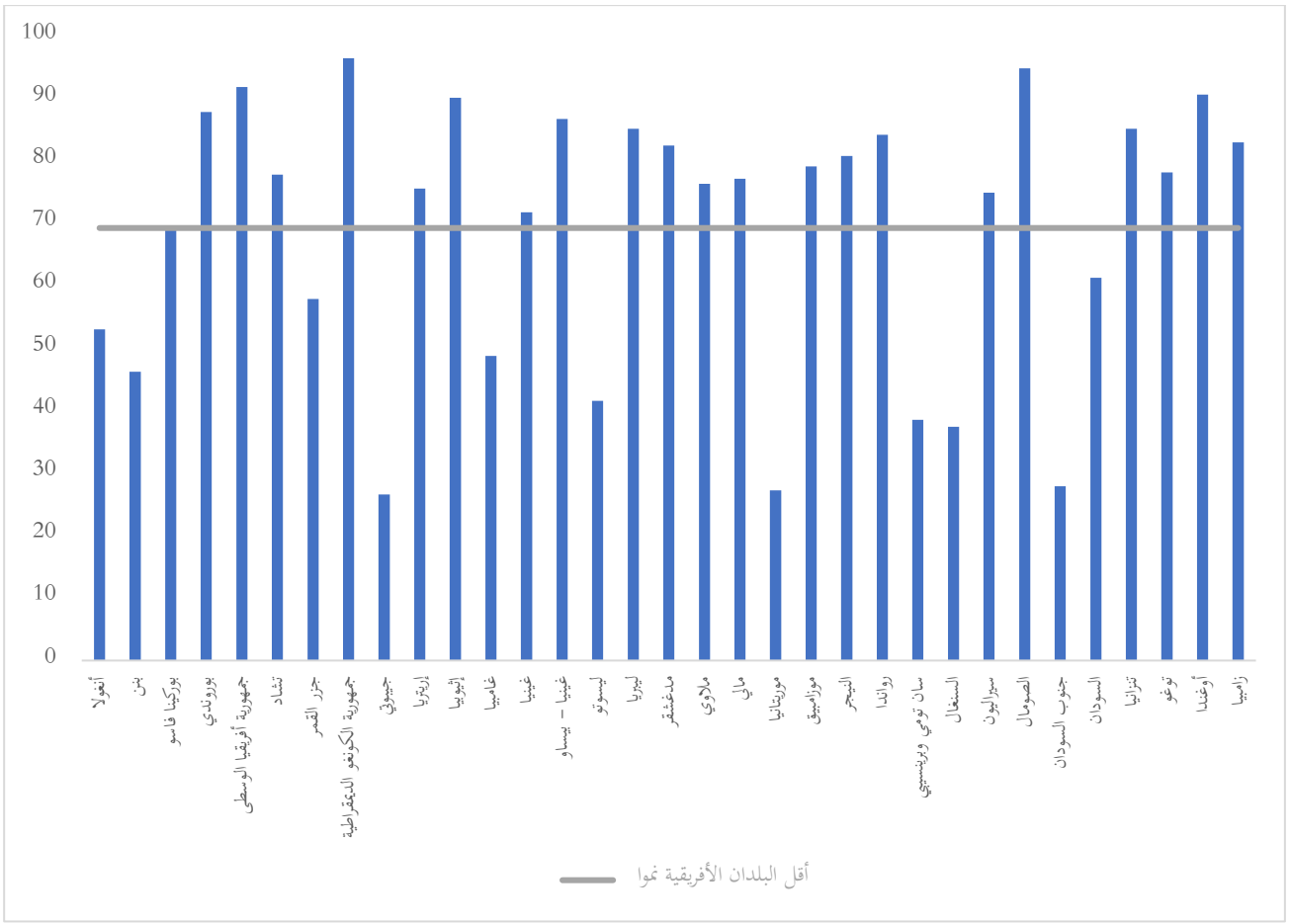

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

دال- تعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي

٢٤- رغم التوسع الهائل في التجارة والاستثمار في العقود الماضية، لا تزال أقل البلدان نموا تواجه عوائق كبيرة تحول دون اندماجها الفعلي في النظم التجارية العالمية وقدرتها على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية. وعلى مدى العقد الماضي، ظلت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من السلع دون تغيير عند ١ في المائة (انظر الشكل ١٨). ولم تتحقق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، التي تتعلق بمضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، ما يعني رفع هذه الحصة إلى ٢ في المائة. ومن عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١، كان هناك ارتفاع ضئيل قدره عُشُر نقطة مئوية فقط. وتتجاوز حصة صادرات أقل البلدان الأفريقية نموا حصة صادرات أقل البلدان الآسيوية نموا، ومع ذلك، لا تزال هذه النسبة، التي تقل عن ١ في المائة، ضئيلة للغاية مقارنة بحصة الاقتصادات النامية ككل، والتي تبلغ أكثر من ٤٠ في المائة.

الشكل ١٨

حصة صادرات أقل البلدان نموًّا

(كنسبة مئوية في المجموع)

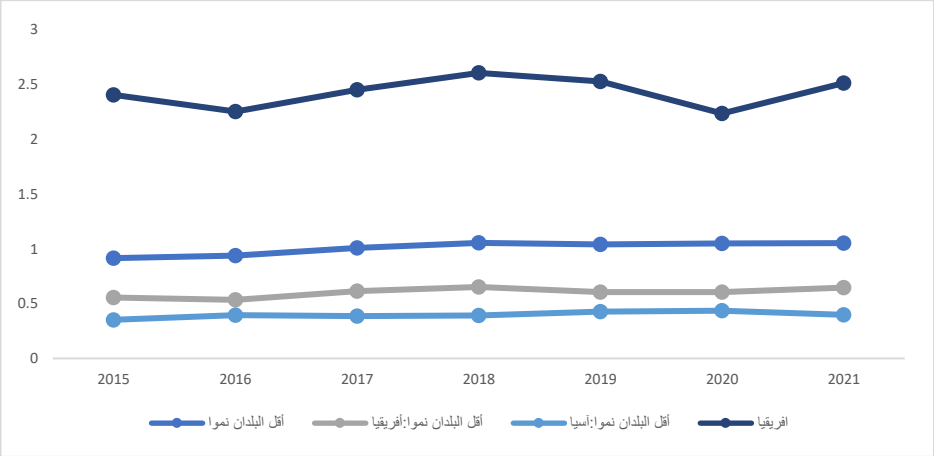

المصدر: الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد.

٢٥- وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، بلغ نمو متوسط صادرات أقل البلدان الأفريقية نموا من السلع والخدمات ذروته في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ثم انخفض ليصبح سلبيا في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، قبل أن يرتفع إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٢١ (انظر الشكل ١٩).

الشكل ١٩

صادرات السلع والخدمات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) والنسبة المئوية السنوية لنمو صادرات أقل البلدان الأفريقية نموا

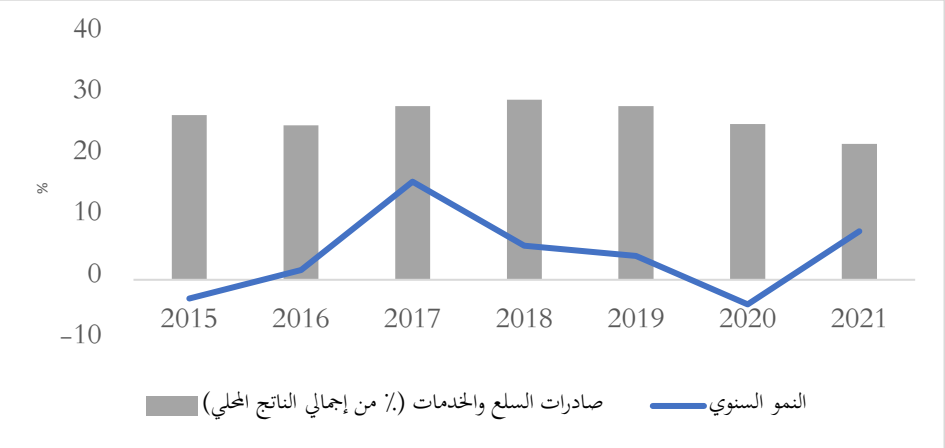

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

هاء- مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-١٩ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر

٢٦- لم تكشف جائحة كوفيد-١٩ عن درجة الضعف العالية وخطر الأزمات المتتالية في أقل البلدان نموا فحسب، بل أدت أيضا إلى تفاقمها. وفي المتوسط، يُتوقع أن تحتاج تلك البلدان إلى ما بين ثلاث وخمس سنوات أو أكثر للتعافي والعودة إلى المستوى الذي كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عنده قبل الجائحة. وتهدد العقبات المستمرة التي يفرضها تغير المناخ والتدهور البيئي بعرقلة جهود التعافي أكثر.

٢٧- ولبناء تعاف مستدام وشامل من جائحة كوفيد-١٩ والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، من الضروري الحصول في الوقت المناسب على لقاحات كوفيد-١٩ المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة. ورغم أن حصة أقل البلدان الأفريقية نموا من سكان العالم تبلغ ١٤ في المائة، لم تُعط سوى ٢ في المائة من جرعات اللقاح العالمية في أقل البلدان الأفريقية نموا. وهناك أيضا تفاوت كبير بين أقل البلدان الأفريقية نموا في عدد جرعات اللقاح المعطاة، حيث أعطت إثيوبيا أكبر عدد من جرعات اللقاح، وهو ٥٢ مليون جرعة، في حين أعطت بوروندي ٢٨ ألف جرعة فقط.[٥]

واو- تعبئة التضامن الدولي وإحياء الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة

٢٨- تعتمد أقل البلدان نموا اعتمادا كبيرا على الموارد العامة لتمويل احتياجات التنمية المستدامة لديها وضمان انتقال سلس من قائمة أقل البلدان نموا. والمواردُ المحلية والخارجية والعامة والخاصة ليست كافية لتلبية احتياجات الاستثمار والإنفاق المتزايدة. وعلى مدى العقد الماضي، ظلت أقل البلدان نموا تعاني من اعتماد كبير على الموارد الخارجية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والإقراض بشروط ميسرة، والتدفقات الخاصة مثل التحويلات المالية والاستثمار في حافظات الأوراق المالية. وأثناء تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ارتفع الدين الخارجي، بل تفاقم في بعض الحالات بسبب التكاليف الكبيرة المتكبدة بسبب الكوارث الطبيعية والضعف الهيكلي. وتؤدي جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها الاقتصادية إلى تفاقم الهشاشة المالية ومخاطر الديون في أقل البلدان نموا، التي ما فتئت تتزايد على مدى العقد الماضي.

٢٩- ويمكن تفسير انخفاض معدلات الضرائب نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا جزئيا بهياكلها الاقتصادية، وبارتفاع معدلات الفقر فيها وعدم كفاءة الإدارة الضريبية لديها، وطبيعة نظمها الضريبية. فقد انخفض متوسط نسبة الضرائب من إجمالي

[٥] World Health Organization (WHO), WHO Coronavirus (COVID-19) Dashboard (تم الاطلاع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

الناتج المحلي في أقل البلدان الأفريقية نموا انخفاضا طفيفا، من ١٣,٩ في عام ٢٠١٥ إلى ١٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٢٠)، مع تسجيل معدلات أقل من ١٠ في المائة في عدة بلدان منها. وحققت بلدان مثل ليسوتو وموزامبيق والسنغال باستمرار نسبة ضريبة من إجمالي الناتج المحلي لا تقل عن ١٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وبالتالي كان من المرجح أن تصبح مكتفية ذاتيا. وهذا يتباين مع حالة الصومال وهي حالة قصوى، حيث لم تتجاوز النسبة ٠,٠٠١ في المائة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

الشكل ٢٠

متوسط الإيرادات الضريبية

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

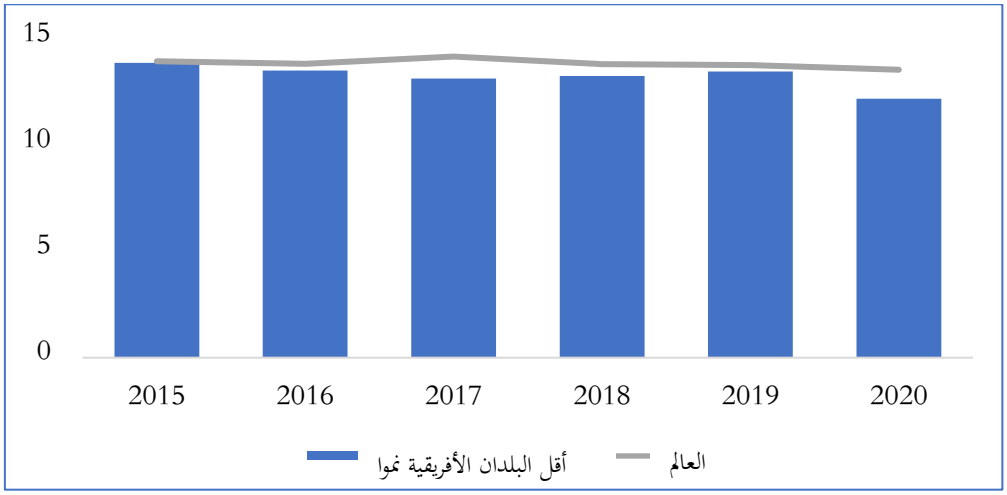

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

١- المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٠- بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى مستوى لها على الإطلاق، وهو ١٧٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤,٤ في المائة منذ عام ٢٠٢٠ بالقيمة الحقيقية، حيث كثفت الدول المتقدمة المساعدات المقدمة للدول النامية التي تتعامل مع أزمة كوفيد-١٩. وفي عام ٢٠٢١، زود أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البلدان النامية بلقاحات كوفيد-١٩ بتكلفة ٦,٣ مليار دولار، أو ٣,٥ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وباستثناء المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلة في لقاحات كوفيد-١٩ المتبرع بها، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٦ في المائة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١ بالقيمة الحقيقية. ومع ذلك، كان إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٢١ يعادل ٠,٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المجمّع للمانحين في لجنة المساعدة الإنمائية، وهو دون هدف الأمم المتحدة البالغ ٠,٧٠ في المائة.[٦]

[٦] OECD, ''Official development assistance'', متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/official-development-assistance.htm.

٣١- ولا تزال مصادر التمويل الابتكارية، مثل التمويل المختلط، شحيحة في أقل البلدان نموا، في حين تظل المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة لتمويل الاستثمار في التنمية المستدامة. ويتعين أن تبذل الدول المتقدمة النمو جهودا حثيثة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وزيادتها إن أمكن. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان الأفريقية نموا بنسبة ٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ولكنها تقلصت بنسبة ٢,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (انظر الشكل ٢١). ثم ارتفعت لتبلغ ٣٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل حوالي ١٢,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان الأفريقية نموا.[٧]

الشكل ٢١

المساعدة الإنمائية الرسمية: المجموع الصافي (بملايين دولارات الولايات المتحدة) والنمو السنوي (بالنسبة المئوية) في أقل البلدان الأفريقية نموا

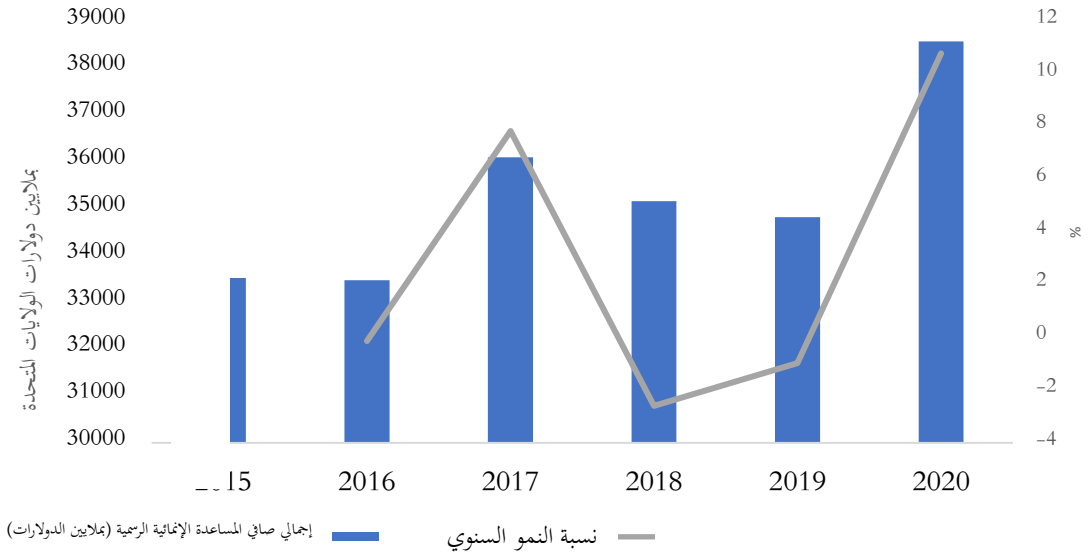

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تم الاطلاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢).

٢- الاستثمار المباشر الأجنبي

٣٢- منذ عام ٢٠١٥، تناقصت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا، لتبلغ ٢١ مليار دولار أو ١,٤ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي في عام ٢٠١٩. وسرّعت جائحة كوفيد-١٩ وتيرة التناقص في الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى أقل البلدان نموا، الذي لا يزال يتركز بكثافة في الصناعات الاستخراجية. وقد اتخذت عدة بلدان من قائمة أقل البلدان نموا في العالم خطوات لتيسير الاستثمار، بما في ذلك تسريع إجراءات الموافقة، وزيادة استخدام الأدوات الرقمية، وإجراء تخفيض في الرسوم والتجديد التلقائي

[٧] البنك الدولي، ''مؤشرات التنمية في العالم''.

للتصاريح. وفي أقل البلدان الأفريقية نموا، انخفضت نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حادا من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٢٢). وبرزت أنماط مماثلة في مجموعات أخرى من البلدان، باستثناء بلدان جنوب آسيا، التي زادت النسبة لديها زيادة طفيفة خلال الفترة نفسها.

الشكل ٢٢

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

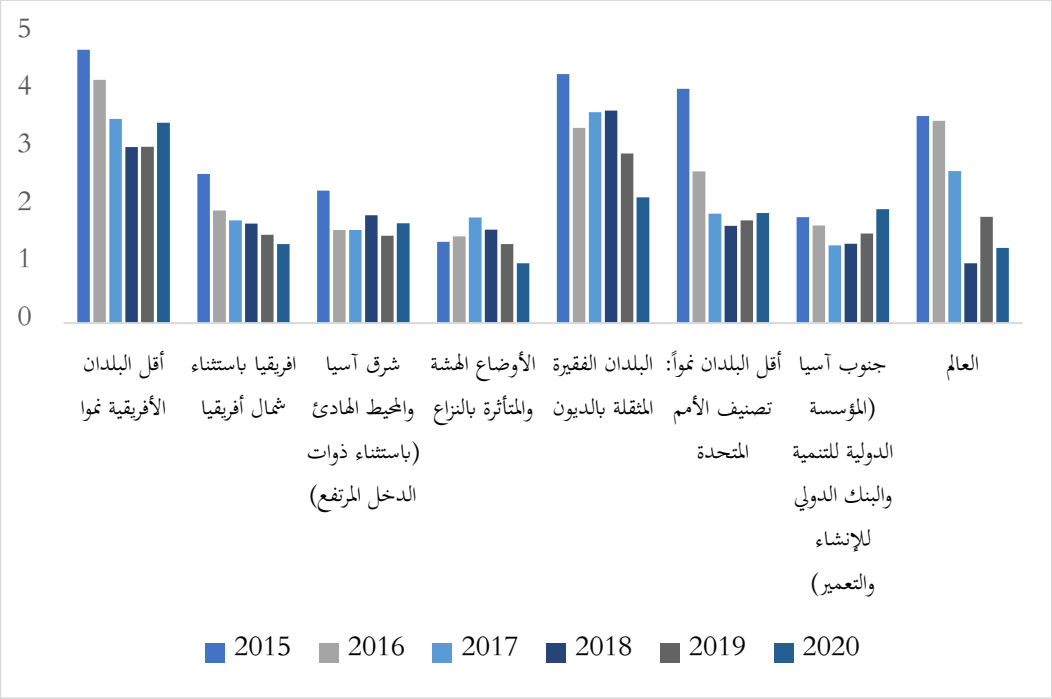

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

٣- القدرة على تحمل الدين

٣٣- زادت التزامات خدمة ديون أقل البلدان نموا زيادة كبيرة خلال العقد الماضي. وبالنسبة لأقل البلدان الأفريقية نموا، زادت هذه الالتزامات من متوسط قدره ٧,٨ في المائة من صادرات السلع والخدمات في عام ٢٠١٥ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٢٣). وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، صُنّفت ستة[٨] من أقل البلدان الأفريقية نموا على أنها في

[٨] جنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، والصومال، وموزامبيق.

حالة مديونية حرجة إجمالا، في حين كان ١٣[٩] بلدا معرضا بشدة لخطر المديونية الحرجة، بينما كانت بلدان أخرى معرضة لخطر معتدل.[١٠]

شكل ٢٣

متوسط إجمالي خدمة الدين، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي وكنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، في أقل البلدان الأفريقية نموا

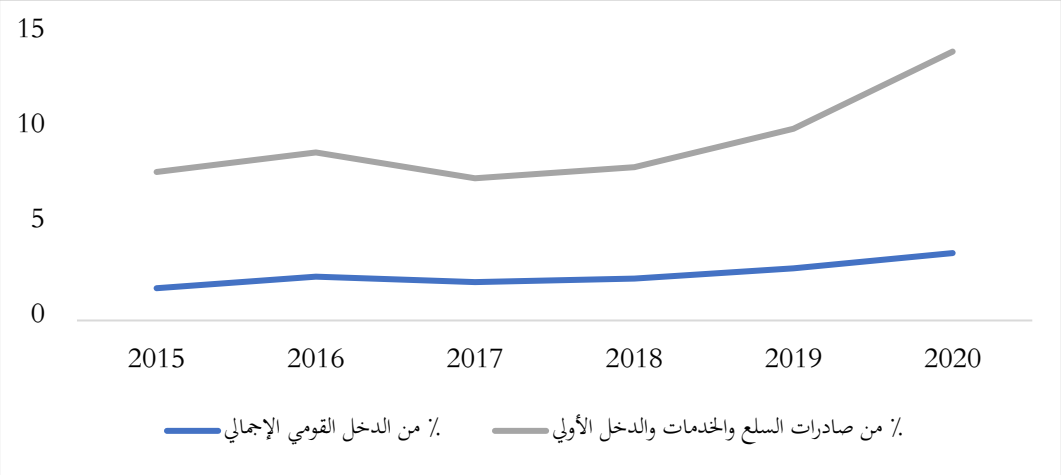

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

رابعا– التحديات الرئيسية والطريق للمضي قدما

ألف– توافر البيانات

٣٤- يفتقر العديد من أقل البلدان نموا إلى بيانات آنية وذات جودة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة. فقد ارتفع متوسط درجة مؤشر القدرة الإحصائية لدى أقل البلدان نمواً من ٥٦,٤ في عام ٢٠١١ إلى ٥٨,٠ في عام ٢٠١٩، لكنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ ٦٤,٤ في المائة. وتفتقر بلدان مثل إريتريا وجنوب السودان إلى بيانات عن معظم المؤشرات. ويجب على أقل البلدان الأفريقية نموا تعزيز مصادر البيانات التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية، التي تكملها مصادر جديدة، وتعزيز الجهود الرامية إلى جمع وتحليل ونشر بيانات آنية وموثوقة وعالية الجودة وسهلة المنال من أجل تحسين الرصد وصنع السياسات وتنفيذ برنامج عمل الدوحة.

[٩] بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجيبوتي وإثيوبيا وغامبيا وغينيا بيساو وليبيريا وملاوي وموريتانيا وسيراليون وجنوب السودان وتوغو.

[١٠] World Bank, “Debt sustainability analysis”, Debt Risks Fiscal and Toolkit، متاح على الرابط: www.worldbank. org/en/programs/debt-toolkit/dsa. لا توجد بيانات متاحة بشأن ليبيا وموريتانيا.

باء- التنفيذ والمتابعة والرصد

٣٥- على الصعيد الوطني، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تضع استراتيجيات وطنية طموحة لتنفيذ برنامج عمل الدوحة وأن تدمج تلك الاستراتيجيات في سياساتها الوطنية، وفق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويجب على البلدان أيضا أن تجري استعراضات منتظمة لبرنامج عمل الدوحة تقودها وتوجهها البلدان بمشاركة كاملة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الهيئات التشريعية الوطنية.

٣٦- ووفقا لمبادئ التعاون الإنمائي الفعال، ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يدعموا مواءمة أطر التخطيط لأقل البلدان نموا مع برنامج عمل الدوحة، وأن يرصدوا وفاءها بالتزاماتها، وأن ينظروا، عند الاقتضاء، في اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة أي أوجه قصور أو نقص. وفي هذا السياق، ستكون مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٧، آلية هامة لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا على تصميم وتنفيذ خطط إنمائية قوية تعزز بفعالية تحقيق برنامج عمل الدوحة وتعجل بإخراجها من قائمة أقل البلدان نموا. ومجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة هي تطبيق على شبكة الإنترنت يهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية في دمج التزاماتها القارية والعالمية في خططها الإنمائية الوطنية وتتبعها والإبلاغ عنها. وستُصمم مجموعة الأدوات لتيسير إدماج برنامج عمل الدوحة في الخطط الإنمائية الوطنية ومواءمته مع تلك الخطط، ولتتبع التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات الوطنية والإبلاغ عنه.

جيم- آفاق المستقبل

٣٧- تواجه معظم أقل البلدان نموا التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة عقبات كثيرة، منها الفقر وعدم المساواة، لا سيما عدم المساواة بين الجنسين، وعدم كفاية التحول الهيكلي والقدرة الإنتاجية، والقابلية للتعرض للصدمات الاقتصادية والمناخية. ومن أجل معالجة المخاوف المتعلقة بفقدان تدابير الدعم الخاصة بكل بلد والتعرض للآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لأزمة كوفيد-١٩ بشكل متزامن، قررت لجنة السياسات الإنمائية أن هناك حاجة إلى فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات لجميع البلدان الموصى برفعها من القائمة في استعراض الثلاث سنوات لعام ٢٠٢١.

٣٨- ولدعم تلك العملية، من الأهمية بمكان توسيع نطاق حصول أقل البلدان الأفريقية نموا على التمويل الميسر لتعزيز السيولة ودرء خطر الإعسار المحدق. وينبغي ربط هذه الموارد بالبرامج التي تتماشى مع التنمية المستدامة وتطلعات برنامج عمل الدوحة. وتشمل المصادر المحتملة للتمويل الميسر مخصصات جديدة من حقوق السحب الخاصة، وإعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإعادة هيكلة الديون. وعلاوة على ذلك، يلزم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بفعالية لتعزيز النمو، وإيجاد فرص عمل عالية الجودة،

وزيادة التجارة البينية. وينبغي أن يدعم هذه التدابير إصلاحُ السياسات وتعزيز هياكل الإدارة، لا سيما في مجالي إدارة الموارد العامة والكشف عن الدين العام.

٣٩- ويقدم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التمويل لمبادرات التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا بهدف تحسين الإنتاج الزراعي وتسريع إضافة القيمة وتعزيز القدرة الإنتاجية. وسيكون تشجيع الاستثمارات في المجالات الإنتاجية، مثل الهياكل الأساسية (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والطرق)، والقطاعات الكثيفة العمالة (بما في ذلك الزراعة والسياحة) ورأس المال البشري (وخاصة التعليم والصحة) أمرا حاسما في هذا السياق. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتأمين وسائل تحقيق هذه الأولويات في الوقت الذي تستعد فيه أقل البلدان نموا للجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٢٣.